٣ ـ الذين أيديهم أكبر من جيوبنا

عودة التائه.. من المجمعات الاستهلاكية!

إسماعيل منتصر

سيد سلامة

تصوير: صبرى صلاح

ومع أننا لسنا فى شهرة كريستيان برنارد جراح القلب المشهور . الذى كتب هو الآخر مذكراته . ولا فى عظمة وذكاء مرتجمرى القائد البريطانى . الذى هزم الألمان فى معركة العلمين . ولا فى جلالة وشهرة صوفيا لورين . التى كتبت فى مذكراتها جانبا من حياتها الشخصية . لكننا قد أقسمنا أن نكتب . وأن تكون لنا مذكرات . صحيح أنها ليست فى شهرة من سبقونا لكنها تتفق مع غيرها فى الأسرار . والمغامرات . والعلاقات الشخصية جدا . والليالى السوداء . مع رجال يقفون فى طابور طويل يضم زملاء لهم . يضعون أيديهم فى جيوبنا جميعا !

لا مقدمات ولا إطناب فى هذه المذكرات . ولنبدأ الفصل الأول منها . عن مسألة بيع الأجبان فى المجمعات الاستهلاكية . والنظر . عشرات الأهالى يتجمعون فى خطة واحدة أمام « شادر » للأجبان . أما كيف تجمعوا ؟ وكيف عرفوا ؟ فلا أحد يعرف . والسعر . يا بلاش ! ٢٢ قرشا للكيلو الواحد من السمك . وما يكاد ينتظم الطابور وتتم عمليات الشراء لعدد قليل . حتى يصرخ البائع . خلاص . السمك « خلص » ! ثم يقفل الولد . إلا من اثنين أو ثلاثة . فماذا يحدث ؟

يتسرب السمك من « الشادر » إلى « الدلايين » طبقا « للصداق » المسمى بينهم وبين المسئول عن الشادر . وهو عشرة قروش عن كل كيلو . ثم يباع السمك للتجار حيث يباع بعد ذلك بجنيه واحد الكيلو .

ثم هناك أمور أخرى لو حدثت أمامك دون أن تفهمها . فإياك قد ترفع يديك إلى السماء بالدعاء لكل من فى « الشادر » بدءا بالمدير حتى البائع .

فقد يأمر المدير بشراء عدد من أرواح الثلج يضعها البائع فوق السمك . مع أن الثلاجة موجودة داخل الثلاجة كهربائية . إن فلسفة شراء الثلج مسألة لا يعرفها إلا المدير والبائع . إن كمية الثلج تزيد من وزن السمك . والعملية محسوبة تماما . إن ألف كيلو جرام تصبح ١٢٠٠ بعد إضافة الثلج إلى السمك .

وتطبيقا لقول الشاعر اليونانى ثيوكريتوس الذى عاش فى الإسكندرية فى القرن الثالث قبل الميلاد . وقال إن المصريين شعب ماكر لا أدرى القول . روحه درجة . فإننا لا نملك إلا أن نضحك بعض . مما يحدث من الشركة المصرية لتسويق الأسماك . فى مسألة البيع والشراء . إن السمك يصل إلى المجمعات صباحا . أو فى وقت الظهيرة ومن الطبيعى . أن يباع فورا . حتى لا يفسد . أو يشكل عبئا على المجمعات . لكن أوامر الشركة المصرية لتسويق الأسماك . « عدم بيع السمك إلا فى اليوم التالى » . أما لماذا ؟ فإن المعنى فى بطن الشاعر . وفى أرواح الثلج التى تحدثنا عنها من قبل . بهذا الشكل يؤكد المسئولون فى الشركة المذكورة المعنى الحقيقى الذى يكمن

وراء. لقد اللوحة الشهيرة التي رسمها قدماء المصريين على جدران المقابر. إنها لوحة الثور الذي يرفع الفم أو الأسد الذي يلعب مع الغزال مباراة للتطريح.

إن في صفحات مذكراتنا صفحة عن جزار الجمعية. ولا يهمنا أن يقال إن معظم الجزارين يعتبرون في الميزان. وإن الكفة دائما في صالحهم وكيف إن بعضهم يضع قطعة صغيرة من الحلاوة. ويلصقها تحت إحدى كفتي الميزان لصالحه. وإن هذه القطعة توفر له في الوزن على الأقل مائة جرام لكل ألف جرام. كما لا يهمنا أن كل جزار يتقاضى ١٠ قرشا عن كل « فخذة » من اللحم. لكي « يشيلها » من العظم. وأنه لا يفعل ذلك بنفسه. بل إنه يستأجر أحد الشاعدين من الخارج. ويقوم بهذا العمل نظير ٥٠ قرشا لكل « فخذة » لكن الذي يهمنا مسألة عربات التوزيع. إن بكل عربة مندوبا من شركة اللحوم. والسائق والشاويش. ومهمتهم تسليم اللحوم إلى المجمعات. لكن عملية التسليم تتوقف على شطارة كل مجمع. والمسألة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل عملية. حتى يحصل الجزار على أحسن أنواع اللحوم. وبالتالي يستطيع أن يبيع للمستهلك ويكسب كثيرا نظير الفتيش وحلاقة. والأمر الأكثر غرابة أن الجزار بالاتفاق مع المسئول عن المجمع قد يتنازل عن حصة المجمع من اللحوم بقرار منع معين. على أن يتم التصرف فيها وفقا لتقارير مندوب الشركة والسائق.

ونحتفظ أن مذكراتنا قد تجد صدى واسعا وليس غريبا ما أن نقول. إن المذكرات قد تنافس مذكرات صوفيا لورين من حيث عناصر التشويق. فقد كتبت صوفيا لورين عن أسرار حياتها. وكيف عاشت في نابولي بإيطاليا حياة الفقر إلى البؤس والحرمان والشمول. والدليل على صدق ما تدعيه. نضعه أمامكم عن طريق آلة صغيرة. إنها آلة حاسبة تفعل الكثير جدا. إنها تحسب ولكن على مزاج المسئولين في المجمعات الاستهلاكية. وقبل أن نتحدث عن تلك الآلة العجيبة. نسأل أنفسنا. إن عمليات البيع يجب أن تكون مطابقة تماما لما هو موجود في الجزارة.

يعني أنه قد وصلت إلى المجمع كمية من اللحوم تقدر بحوالي مائة كيلو - على سبيل المثال - لكن الجزار قد باع ثلاثة كيلو ١٢٠ كيلو. أي أنه وفر حوالي ٢٠ كيلو. وفي هذه الحالة يجب أن يقدم الجزار للسائق والشاويش والطباخ. لكن الذي يحدث غير ذلك تماما. والسر يكمن في الآلة الحاسبة. إنها تقوم بعمليتين في وقت واحد. تسجيل الثمن على كل « ولد » على حدة. وفي نفس الوقت تقوم بتسجيل الحساب الكلي لحصيلة البيع طوال اليوم.

هذا هو المفروض. لكن ما يحدث ليس هو المفروض ولكنه المطلوب. والعملية تتم في آخر الليل. وعلى الآلة الحاسبة ولكي يطابق الحساب الكلي المسجل على الآلة ما هو مطلوب طبقا لحسابات الجزار. كما يؤدي إلى إلغاء بعض « الولدات » مع أن قيمتها قد تم تحصيلها بالفعل. ولكي يتذرب المعنى. فإن الثلاثة كيلو من اللحوم التي وصلت إلى المجمع قد بيعت بالفعل ١٢٠ كيلو جراما. نتيجة التلاعب في الميزان. لكن حصيلة الإيراد التي سجلت. تساوي قيمة ثلاثة كيلو جرام من اللحوم. إما العشرون كيلو الأخرى. فإن قيمتها قد دخلت الجيوب. بعد أن ألغيت الولدات. وهذا ما يحدث بالفعل لكل سلعة يجري وزنها.

لقد سألت بعض مديري المجمعات الاستهلاكية: كم شهرا قضوها في أماكنهم؟ فقالوا: أكثر من سنة. وسألناهم مرة أخرى. ولم تنقلوا إلى أماكن أخرى؟ فقالوا أبدا!! وتعجبنا من ذلك. ولقد سألنا أنفسنا.. ألا تعرف وزارة التموين ما يحدث داخل المجمعات الاستهلاكية؟ وإذا كانت تعرف. فلماذا

لا تصدر اللوائح التي تنظم انتقال مديري المجمعات كل ثلاثة أو ستة شهور. وكذلك العاملون. حتى لا نظفر هؤلاء الناس. ولا نظفر المستهلك في نفس الوقت.

ومع المذكرات تخفي.. فثمة صفحة لا ندعي أنها من تأليفنا. ولكننا اقتبسنا جزءا منها.. مما قاله حسين جمال عضو الرقابة الشعبية على المجمعات الاستهلاكية بمدينة نصر. فيقول:

حدث مرة أن طلبنا من المسئولين بشركتي النيل والأهرام للمجمعات الاستهلاكية أن يراقبوا عملية شهرية عن السلع التي تتوافر في المجمعات وكنا نريد أن نربط هذه السلع على البطاقات لضمان عدالة التوزيع. ولقد أبدى المسئول عن شركة الأهرام استعداده. أما المسئول عن شركة النيل فقد رفض هذا الاقتراح. وقال: إن عملية توزيع السلع على الأحياء تعتبر سياسة عليا!!

ومع ذلك فإن المسألة لا تقتصر على توزيع السلع. ولكن هناك أمرا آخر يتصل بمشكلة توزيع المجمعات الاستهلاكية.. إن منطقة مثل بولاق الدكرور. وبها مليون نسمة لا تجد بها سوى مجمع استهلاكي واحد. في حين أن منطقة المنيل تجد بها ١٦ مجمعا استهلاكيا. مع أن عدد المنطقة أكثر ثراء من منطقة بولاق الدكرور. والكلام كثير عن المجمعات. ومن الرقابة الشعبية التي استحدثت في بعض الأحياء. الفرعة - كما يقول فاروق حلمي إبراهيم مدير مجمع بولاق الدكرور - وأصبحت تشكل هذا من كثرة مطالبها الخاصة.

ونعتذر لانتهاء الفصل الأول من المذكرات حتى نبدأ الفصل الثاني. وفيه جانبا من أسرار التعاسة التي تحدث يوميا على أبواب المجمعات الاستهلاكية. والبطل في هذا الفصل شخص يدعى « الدلال ». ولي مجهود أضفيا في تحديد التكلفة وقروضها. لكن الذي يهمنا أن دلالا يدعى « سعيد » كان مرافقا لنا عدة أيام. يتطوف معنا حول مجمعات شتى. ولقد تطوع أن يساعدنا. وكان الاتفاق بيننا وبينه ألا ننشر اسمه بالكامل فالمسألة « أكل عيش يا بيه ».

الطوابير ممتدة وطويلة. مجموعة طوابير التصقت مع بعضها حتى أصبحت طابورا واحدا. « الحق قراح يا بيه. وبخير وبخير معه ». ثم يندس في الطابور. ولأن العاملين في المجمع يعرفونه. فقد حصل على « القراح » أكثر من مرة.. وبسرعة. مع أن الطابور لم يتحرك. إنه على حد تعبيره « يستشي حاله » أي أنه يدفع عن كل قرطة عشرة قروش. رغم أن كيلو جرام الخمة ١٥ قرشا.

إن تواطؤ الدلالين أمام المجمعات الاستهلاكية جمع ظاهرة تحتاج إلى دراسة. إنهم يعرفون ميعاد وصول السلع إلى المجمعات. ومعظمهم على صلة وثيقة بالمسئولين. بل إنهم يحتالون على كميات من البونات للسلعة الواحدة للحصول على أكبر قدر منها. خاصة إذا كانت غير متوافرة في السوق.

لقد وصلت الأمور إلى أن بعضهم يعمل حساب العاملين في المجمع. والعملية كما يقول « سعيد » الدلال بسيطة جدا. فقد ينظر الدلال حتى تصل العربة. وعند استلام البضاعة يترك داخل العربة جزء منها. ومهمة الدلال في هذه الحالة أن يركب لتوزع السلعة على التجار طبقا للاتفاق. والدلال « عرف » من المسئول في المجمع بعد تحصيل الثمن.

ولأن مشكلة الدلالين خطيرة. فإننا سألنا أنفسنا.. ألا يوجد أحد أو قانون يقضي على هذه الظاهرة؟

وقبل أن نجيب.. سألت نفس السؤال لأحد ضباط مباحث التموين.. كم قضية يتم ضبطها كل أسبوع؟

فقال لنا: أحيانا واحدة فقط.. ثم عدنا نسأل أنفسنا من جديد.. قضية واحدة!! فقالت: أحسن من مفيش..!!

● الطابور أولا.. أما الحصول على الحصة المقررة فتلك مشكلة.. وسماسرة حطوة.. قد تجدها أولا.